

الباب الثانى

الفصل الاول

مفهوم الصراع

مقدمة

موضوع هذه الدراسة يدور حول ظاهرة الصراع باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد، بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنسانى الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته فى مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضاً فى أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية،... الخ. وتستهدف الدراسة تقديم إطار مقارن لفهم وتحليل مفهوم الصراع: طبيعته، أسبابه، وأنواعه. وفى هذا الصدد، فإن هذه الدراسة تتبنى وجهة نظر ترى أن الطبيعة المعقدة والمتداخلة للصراع تجد جذورها فى مصادر متعددة؛ منها ما يعود إلى تعدد أبعاد الظاهرة الصراعية ذاتها، ومنها ما يتعلق بتداخل مسبباتها ومصادرها من جانب، بالإضافة إلى تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة من جانب آخر، هذا فضلاً عن التفاوت فى مستويات الظاهرة من حيث المدى أو الكثافة والعنف. وعلى ذلك، فإن الدراسة تعتمد على تقديم تحليل مقارن للاتجاهات النظرية الرئيسية فى مجال الصراع من خلال محاور ثلاثة تشتمل على: التعريف بمفهوم الصراع كظاهرة معقدة، ثم طبيعة الصراع وأسبابه العامة كمفهوم وكعملية مركبة، وأخيراً أنواع الصراع وجذوره كظاهرة متعددة المظاهر تتميز بالاعتماد المتبادل بين جذورها ومظاهرها.

١- مفهوم الصراع : ماهيته وأبعاده

SNOISNEMID & NOITINIFED : TCILFNOC FO TPECNOC EHT

تعكس أدبيات الصراع ثراءً واضحاً فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، كما تتعدد أيضاً بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التى يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم بالدراسة

والتحليل. وفي إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسى الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته". أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعانى والدلالات المختلفة للمفهوم فى أبعاده المتنوعة. فمن المنظور النفسى، يشير مفهوم الصراع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعٌ للتورط أو الدخول فى نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماماً"، وهنا يؤكد موراي على أهمية مفهوم الصراع فى فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنسانى وعمليات الاختلال العقلى أيضاً. أما فى بعده السياسى، فإن الصراع يشير إلى موقف تناهسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى. وبينما يهتم لويس كوزر بالتركيز على الصراع فى بعده الاجتماعى، فإن لورا نادر تتجه إلى إيضاح البعد الأنثروبولوجى فى العملية الصراعية. ومن ثم فإن الصراع فى بعده الاجتماعى إنما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف هنا متمثلاً "ليس فقط فى كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً فى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم". الصراع فى مثل هذه المواقف، وكما يحدد كوزر، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها. تفسير ذلك يرجعه كوزر إلى حقيقة أن الصراع فى حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية. أما فيما يتعلق بالبعد الأنثروبولوجى للصراع، فإن الصراع ينشأ أو يحدث نتيجة للتنافس بين طرفين على الأقل. وهنا قد يكون هذا الطرف متمثلاً فى فرد، أو أسرة، أو ذرية أو نسل بشرى معين، أو مجتمع كامل. إضافة إلى ذلك، قد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية، أو أفكاراً، أو منظمة سياسية، أو قبيلة، أو ديناً. وهنا فإن الصراع يرتبط بالرغبات أو الأهداف غير المتوافقة، والتي تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة يجعلها تتميز عن المنازعات الناتجة عن الشطط، أو الغضب، أو التي

تشأ نتيجة لمسببات وقتية أو لحظية. فى هذا الاتجاه، يذهب قاموس لونجمان إلى تعريف مفهوم الصراع بأنه ” حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار متعارضة، أو متناقضة“. أما قاموس الكتاب العالمى، فإنه يعرف الصراع بأنه ” معركة أو قتال thgiF، أو بأنه نضال أو كفاح elggurtS، خاصة إذا كان الصراع طويلاً أو ممتداً“.

وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع فى الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه ” باعتباره ظاهرة ديناميكية..“. فالنهوم، من جانب، يقترح ”موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر“. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسى فى تعريف الصراع باعتبار أنه ”أحد أشكال السلوك التنافسى بين الأفراد أو الجماعات“، وأنه ”عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة“. وفى تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه ”عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه“. وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة - كالتى تحدث فى المجالات الرياضية على سبيل المثال -، ”ففى المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع“، بينما فى الصراع، فإن ”إحداث أو إلحاق الضرر المادى أو المعنوى بالآخرين إنما يعد هدفاً محدداً للصراع نفسه“.

أما متغير ”الإرادة“ عند أطراف الصراع، فإنه يمثل أساساً محورياً فى تعريف الصراع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسية. ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه فى جوهره ”تنازع للإرادات“، ينتج عن اختلاف فى دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها“، ومع ذلك، ”يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة“.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك رأياً ثالثاً يفضل الاهتمام ببنية الموقف الصراعى والمصالح المتضمنة فيه. فى هذا الاتجاه، يذهب كل من لوبز وستول إلى أن مفهوم الصراع يمثل أو يعكس «موقفاً يكون

لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية»، ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم الصراع باعتباره «نتيجة لعدم التوافق في البنيات والمصالح، مما يؤدي إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية». وعلى ذلك يخلص الكاتبان إلى «أن الصراع بهذه الكيفية، يعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية والدولية».

أما الصراع في مفهوم كوزر فإنه يتبلور في ضوء القيم والأهداف التي تمثل الإطار المرجعي لأطراف الموقف الصراعى. وعلى ذلك يرى كوزر أن الصراع يتحدد في «النضال المرتبط بالقيم والمطالبية بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم».

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك رؤية أخرى تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف الصراعى. ومن هنا تتجه تلك الرؤية إلى تعريف الصراع فيها بأنه «ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات».

وعلى ضوء ما سبقت الإضارة إليه من نماذج التعريفات التي تقدمها أدبيات الصراع بصدد التعريف وبأبعاده المختلفة، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على الأبعاد الثلاثة التالية كمحاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع:

١- المحور الأول: ويتعلق بالموقف الصراعى ذاته: ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) في تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقى هذه المواقف.

٢- أما المحور الثانى: ويختص بأطراف الموقف الصراعى: بوجه عام، فيمكن التمييز في الموقف

الصراعى من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أى التى يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثانى يكون الصراع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها فى دائرة الصراع الفردى. أما المستوى الثالث فإن يختص بالصراع بين الدول، والذى عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولى، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.

٣- المحور الثالث: ويهتم بالصراع الدولى: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التى تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التى يمكن من خلالها التحكم فى الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمرتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلافية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والاتصالات، والنظم، وغيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع فى أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومؤخراً البيئية والحضارية.. الخ.

٢- طبيعة الصراع

TCILFNOC FO ERUTAN

تشير محاولة الإجابة عن السؤال ”هل يجب أن يكون الصراع مدمراً أو ذا طبيعة تدميرية؟“ عدداً من النقاط الجوهرية، ولعل من أهمها ما يتعلق بإمكانية وجود أبعاد أو وظائف إيجابية للصراع، وما يرتبط بذلك من تحديد لعلاقة مفهوم الصراع بغيره من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة به كالنزاع، والأزمة، والعنف... إلخ.

أ- طبيعة الصراع:

بوجه عام، تجب الإشارة إلى أن للصراع بعيدين يمكن التمييز فيهما بين بعد سلبي وآخر إيجابي. وإذا كان من اليسير إدراك الجانب السلبي للصراع من خلال ارتباطه العام والمستقر في الأذهان بما يتضمنه الصراع من «محاولات لتدمير، أو لاستغلال، أو لفرض حل على طرف آخر أو آخرين»، فإن البعد الإيجابي للصراع إنما يشير بوجه عام إلى ذلك الجانب المتمثل في «الدفع نحو عمل أو إقامة الاتصالات، وحل المشكلات، والتبادل الإيجابي بين الأطراف المعنية». من هنا كانت أهمية النظر إلى الصراع باعتباره، وكما يذكر موراي، «متضمناً لدوافع الإنجاز، والارتباط، والإتباع، وغيرها من الدوافع الإيجابية»، أي أن الصراع في بعض أبعاده يمثل «عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات».

وفى هذا الاتجاه، فإنه يمكن التأكيد على بعض المنطلقات الأساسية التي تسهم في دعم الاتجاه نحو تعظيم الأبعاد الإيجابية للصراع. أهم تلك المنطلقات يمكن إيضاحها على النحو التالي:

- أن الطبيعة الهدامة ليست جانباً محتملاً في الصراع، كما أنها ليست سمة ملازمة للطبيعة البشرية لا يمكن السيطرة عليها. فالأفراد - كانوا وما زالوا - يكتشفون إمكانية التوصل إلى وسائل مختلفة للتعامل مع اختلافاتهم، والمنازعات فيما بينهم، ولإدارة الصراع بصورة تؤدي إلى نتائج أفضل بوجه عام.

- أن الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الإنسانية. ففى التفاعلات التبادلية اليومية عادة ما يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته، والتي لكي تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر، من هنا كانت ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى تبادل مقنع يراعى ويحقق بعض القواعد والحدود، وبما يحقق التوافق والاستقرار بدلاً من التصادم والصراع.

- يرتبط بما سبق أيضاً أن طرفي أو أطراف الصراع في موقف صراعي، ومن خلال اختيارهم لقنوات الاتصال بينهم، إنما يختاران عادة بين أحد صورتين رئيسيتين: إما إقامة نمط لعلاقة

صراعية بينهما teS tcifnoC a، وفيها يؤدي أحد الأفعال إلى تحقيق فائدة لأحد الطرفين أو الفاعلين على حساب الآخر، أو أن يختارا تأسيس نمط لعلاقة تبادلية teS gnidarT a للوسائل والغايات. ومن ثم، فإن الحركة بينهما تفيد كلاً من الطرفين بشكل ملحوظ.

على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن للصراع بعض الوظائف الهامة التي تبيح في مجملها، - وخلال دورة حياته، وفي مستوياته، وأنواعه المتعددة - إمكانية تحويله من صراع مدمر إلى صراع إيجابى، له دوره ووظيفته كأداة فعالة وذات اتصال وثيق بقضايا التغيير الاجتماعى وضبطه. من أهم مجالات تلك الوظائف ما يتعلق بدور الصراع كميسر للتغيير الاجتماعى، وفى تحقيق التكامل والاندماج، واستعادة التوازن والاستقرار، وزيادة كفاءة معدلات التنسيق بين أطرافه. هذا بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية للصراع، والتي تدور فى معظم الأحوال حول دعم وتأكيد عمليات السيطرة على الموارد المحدودة أو المرغوبة من قبل أحد طرفيه .

ب- مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى :

يتطلب الاهتمام بتعظيم الجوانب أو الوظائف الإيجابية للصراع دفع الباحثين والمتخصصين إلى الاهتمام المتزايد بعمليات التفاوض، والوساطة، وتسهيل حل المشكلات، كوسائل بديلة لتسوية المنازعات. وإذا كان نجاح مثل هذه الوسائل يؤدي، بلا شك، إلى تطوير فرص التعاون والتنسيق بين أطراف العلاقة الصراعية، فإنه من جانب آخر يبرز الحاجة ابتداءً إلى التمييز بين مفهوم الصراع وما عداه من المفاهيم الأخرى المرتبطة به أو المتداخلة معه حتى يمكن التوصل إلى الفهم الصحيح للموقف الصراعى، وبالتالي اختيار الأدوات والآليات المناسبة للتعامل معه من جانب آخر.

١- الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة:

هناك بعض من المفاهيم الأخرى مثل الاختلافات، وعدم الاتفاق، والمشكلة، وعلى الرغم من ارتباطها بمفهوم الصراع، وتميزها عنه من حيث الذبوع والانتشار، إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها الصراعى مقارنة بمفهوم الصراع، فالاختلافات secnereffiD تشير إلى

طبيعة بشرية بين الناس حيث هم مختلفون بالميلاد، ومن هنا يُنظر إلى الاختلافات كأمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بنكهة ومذاقٍ خاص للحياة يضى عليها قدرًا من الحيوية والفعالية لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شئ بينهم. ومن هنا فالاختلاف بذاته ليس سبباً للصراع، وإن مثَّل مصدرًا له. أما فيما يتعلق بعدم الاتفاق tnameergasiD فإن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين. وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن ألا يرتب أيًا من أنواع الأذى أو الضرر أو أى نتائج محددة. وأخيراً، فإن المشكلة melborP تحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج، على الأقل، لأحد الأطراف. وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، ومكلفة، أو كليهما في آن واحد. وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدراً محتملاً للتصعيد وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاذ قرارات قد يكون من نتائجها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع.

٢- النزاع: Dispute

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه ” إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شئ ما “، أو أنه ” المناقشة “، أو المجادلة، أو السجال حول شئ ما أو بخصوصه “. كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شئ ما، خاصة عندما يكون النزاع غاضباً، وممتداً لفترات طويلة. كما يعرف النزاع أيضاً بأنه ” جدال أو شجار -يكون بصفة خاصة ذات طبيعة رسمية- بين جماعة أو منظمة، وبين جماعة أو منظمة أخرى “. أما في الأدبيات المتخصصة، فإن النزاع يتم تعريفه بأنه ” تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية “. كما أنه يفترض أيضاً وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدى أحد هذه الأطراف على الأقل استعداداً ورغبة في حل المشكلة. على ضوء ذلك، فإن النزاع يشير إذاً إلى موقف صراعى تواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للتفاوض، بينما الآخر لا يحتمل التوفيق، ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع، وفي

هذه الحالة، فإن مفهوم النزاع هنا إنما يشير إلى الأسلوب أو الطريقة التي يتناول بها متخصصو العلوم الاجتماعية الحديث عن الإجراءات القانونية، وشبه القانونية والمؤسسية المتعلقة بتسوية أو حل النزاع من جانب، كما أن منظور النزاع بهذا المعنى إنما يحول الاهتمام عن الأبنية وعن القواعد الرسمية إلى عمليات الصراع، ومظاهرها، وأفعالها.

ومن ثم، فإن مقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع توضح أن مفهوم الأول يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات عن الثاني، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضاً يكون مهتماً من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعى من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره.

٣- الأزمة : CRISIS

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه، وعلى حد تعبير جيمس روبنسون، ”مفهوماً عاماً يبحث عن تعريف، ومعنى علمي متخصص“ فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط ssertS، أو الانهيار cinaP، أو الكارثة retasiD، أو العنف ecneloiV، أو الكامن ecneloiV laitnetoP. أما في إطار ممارسات المدرسة الطبية، فإن استخدام مفهوم الأزمة من قبل المنتمين إليها إنما يتم للدلالة على ”نقطة تحول بين التحول المحظوظ وغير المحظوظ في حالة الكائن الحي“، أى بين الحياة والموت، خصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس، والاجتماع، والسياسة، والتاريخ، وفي غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية، الأمر الذى يترتب عليه قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفى حول الأزمة كظاهرة اجتماعية. وعلى ضوء ذلك يرى روبنسون أن هناك اتجاهها عاماً نحو استخدام المفهوم للتدليل على ”نقطة تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع الممتد.

ومن ثم، ففى إطار السعى نحو التوصل إلى دلالات أكثر دقة وتحديد المفهوم الأزمة، فإن الاتجاه العام ينصرف إلى التمييز بين جوانب جوهرية وأخرى إجرائية عند تعريف الأزمة، كما يتم التمييز أيضا فى الأزمة كموقف اتخاذ قرار. وبينما يستند التعريف الجوهري للأزمة على تحديد محتوى السياسة، أو المشكلة، أو الموقف، فإن التعريف الإجرائى يؤكد على السمات الجوهرية الأساسية للموقف بدون النظر إلى ما إذا كانت حالة خاصة تتضمن على سبيل المثال، أزمة داخلية، أو سياسية، أو حتى أزمة على المستوى الفردى. أما تعريف الأزمة كموقف قرار، فإنه يتطلب تحديد عناصر ثلاثة أساسية: أصل الحدث لصانع القرار، سواء كان هذا الحدث داخليا أو خارجيا، الوقت المتاح لاتخاذ القرار أو للاستجابة، وهنا يتم التمييز بين مستويات ثلاثة: قصير، متوسط، طويل، وأخيرا تحديد الأهمية النسبية للقيم موضع الخطر بالنسبة للمشاركين من حيث كونها عالية أو منخفضة.

على ضوء ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض تطبيقات المعايير فى التعريف بالأزمة. فهناك من يتجه إلى تعريفها بأنها ”فعل أو رد فعل إنسانى يهدف إلى توقف، أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير فى هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره“. كما تعرف الأزمة أيضا ”بأنها تحول فجائى عن السلوك المعتاد“ بمعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة فى وقت ضيق، وفى ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة فى شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية فى حالة كون أطراف الأزمة دولاً). وعادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها، أو التلاعب بعناصرها المكونة لها، وبأطرافها بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومى.

ومن الناحية الاجتماعية تحدد الأزمة بأنها توقف الحوادث المنتظمة، والمتوقعة، واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لاستعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة.

وبوجه عام، فإن الطبيعة العامة لمفهوم الأزمة تتحدد فى خمس سمات أساسية توجز فيما يلى :

١- الأصول الإدارية للأزمة: ويعنى ذلك أن الأزمة ترجع فى جذورها إلى تصور إدارى حيث تثار مشكلة في أحد مناطق النزاع حول صنع قرار ما، لكن الوسائل الروتينية المتاحة لاتخاذ قرار بشأن هذه المشكلة تكون غير كافية، ومن هنا يزداد الضغط من أجل التغيير.

٢- المحور النخبوى: وهو متعلق بالنخبة بمعنى أن أى تغيير في البيئة المحيطة قد يؤدي إلى تولد مشكلة سياسية، ويتوقف ذلك على الجماعة التي تتأثر بالتغيير، وكلما كانت تلك الجماعات أقرب إلى قنوات الاتصال المركزية، وأكثر تنظيماً، وأقوى سيطرة على الموارد الهامة، كلما زاد الاحتمال بأن تتحول المشكلة إلى أزمة سياسية، ويعود ذلك إلى نشأة الأزمة داخل النخبة وليس خارجها.

٣- الإطار المؤسسى: ويشير إلى أن احتمالات أن تتطور أى مشكلة إلى أزمة إنما يتوقف على المرونة التنظيمية للمؤسسات القائمة. وهذا يعنى ضرورة انتهاج النظام لسلوك إدارى تجديدي من جانب النخبة بما يؤدي إلى تغيير النمط المؤسسى للمجتمع وإلا استدعى الأمر استبدال النخبة ذاتها.

٤- الوضع الحدى: بمعنى أن الأزمات المتتالية لا تتضمن حركة صاعدة مستمرة في اتجاه زيادة قدرة النظام السياسى، فليست كل الأزمات تحل بقرارات تجديدية ابتكارية، فقد يؤدي بعضها إلى انهيار مؤسسة أو أخرى من مؤسسات النظام السياسى، أو إلى انهيار مجتمعى شامل.

٥- الآلية المتجددة: وتشير إلى أن الأزمات بتتابعها وتداخلها يرجح أن تترك انطباعاً عاماً بأنها آلية متجددة توحى بالاستمرار وبالتواصل. وتنتج هذه الآلية من الاحتمالات التي تنتظر أى أزمة.

٣- مفهوم العنف والإرهاب & Violence

يختلف مفهوم العنف والحرب، فالأخيرة وإن مثلت إحدى صور الأول، إلا أنه -العنف- مفهوم له شموله وخصوصيته عن مفهوم الحرب. فمن جانب، يعد إحداث الضرر، أو إلحاق الأذى، أو استغلال الموارد، كلها تعد أهدافاً أساسية للطرف المعنى من أجل تحقيق أهدافه، كما أن مفهوم العنف هنا لا يقتصر على الجانب العضوى فقط، حيث قد يمتد إلى المجالات العاطفية والنفسية. ومن جانب آخر، فإن العنف باعتباره متميزاً عن الحدة أو الكثافة التي تميز الصراع فإنه يشير إلى اختيار وسائل تنفيذ الصراع أكثر من إشاراته إلى درجة التورط من قبل المشاركين. أما كثافة

الصراع أو حدته يتنوعان بشكل مستقل عن بعضهما البعض. فكلما كانت أطراف الصراع أكثر اندماجا في المجتمع أو الجماعة، كلما قل الاحتمال أن يكون الصراع بينهما عنيفا. في حين أنه كلما ازدادت وكبرت درجة الاندماج، كلما ارتفع احتمال أن تختار الأطراف المتصارعة أسلحة تؤدي بشكل دائم إلى تهديد الروابط المشتركة بينها.

إضافة إلى ذلك، فإن العنف من حيث موضوعه أو أشكاله وصوره يتضمن - إلى جانب الحرب- أنشطة وأعمالا أخرى مثل الاغتيالات السرقة، الإكراه، الشغب، والتظاهر غير السلمى أو الصاحب، التجاوزات في بعض أعمال البوليس وممارسته، الأعمال الانتقامية والتدخلات القسرية في شئون الآخرين. أما من حيث أطرافه، فإنها قد تكون أفرادا أو جماعات أو دولاً. كما أن مجاله أو نطاقه يتسم بالشمول والاتساع فيتراوح من مجرد الأعمال الفردية إلى مستوى أعمال العنف على المستويين القومي والدولي من قبل الجماعات المنظمة، كما قد ترتبط هذه الأعمال بدوافع عقيدية أو أيديولوجية سياسية - كما في حالات حركات التحرر الوطني على سبيل المثال - أو بمصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة، كما تؤثر مصالح الأطراف المعنية على تقييمها ونظرتها لهذه الأعمال، وبالتالي تتنوع المواقف والسياسات إزاء أعمال وجماعات العنف بوجه عام على المستويات الفردية أو الجماعية للأفراد والجماعات والدول وكذلك للأطراف الأخرى بالمنظمات والهيئات الإقليمية أو الدولية وما شابهها.

أما مفهوم الإرهاب فإنه يمثل صورة خاصة من صور الصراع منخفض الحدة، أو إحدى صور الصراع التي تنخفض فيها درجة العنف نسبيا. وعادة ما تتم الأعمال الإرهابية بواسطة الأفراد أو الجماعات التي تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سلطة حكومية. وتتمثل السمة المميزة للإرهاب في أن نية التأثير - أو التأثير المقصود - على جماعة محددة كهدف لها، أكثر من التأثير على ضحيتها مباشرة، والتي قد تكون، أولا تكون طرفا في النزاع المباشر. وعلى ذلك، ومقارنا بالصراع، فإن الإرهاب يمثل استراتيجية سياسية قائمة على القهر تستخدم التهديد بالعنف والألم كأداة رئيسية لها.

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية. وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم، أو ما يمكن تسميته التعريف، الجامع المانع للحرب. وفي هذا الصدد يعرف دوكاكي الحرب بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر الاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة. وفي تعريف مبسط آخر تعرف الحرب بأنها ” أعمال عنف مسلح بين دولتين -أو أكثر- ذواتى سيادة“، أو أنها - أى الحرب- هي ”أقصى صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحا وسفورا.. كما أن الأطراف، وقد تورطت فعلا في الحرب والصدام، عادة ما تتجه إلى تجاهل اختلافاتها الأساسية، والتطورات التي قادتتها إلى الحرب من جانب، كما أنها وقد تورطت فعلا في الحرب، تصبح أولويتها الأولى متمثلة في الإضرار بمصادر قوة الخصم، والسعى إلى تدميرها بما يحقق هدفها في الانتصار أو عدم الخسارة.

على ضوء ما سبق من تعريفات يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية حول الحرب كمفهوم، والحرب كعملية. من أهم تلك الملاحظات ما يلي:

أولا : فيما يتعلق بالحرب كمفهوم:

١- توصف الحرب بأنها ”حالة قانونية“، الأمر الذي يعنى أن القانون والعرف يعترفان بأنه بمجرد قيام الحرب، فإن هناك أنماطا معينة من السلوك والاتجاهات تصبح مقبولة، أو ملائمة للموقف. فالحرب لا تتضمن فقط انتشار أعمال العنف المسلح بين أطرافها، ولكن أيضا أن يتم الاعتراف بحالة الحرب هذه، مع ما يرتبه ذلك من التزام أطرافها باحترام القواعد التي حددها القانون الدولي لمثل تلك المواقف.

٢- إن الربط بين قيام هذه الحالة ووجود ”جماعتين أو أكثر على حالة عدااءspuorG elitsoH إنما يشير ضمن عوامل أخرى إلى وجود، وتأثير اتجاهات جماعية أكثر من كونها فردية، وإلى أن هذه الاتجاهات عدائية أكثر من كونها صديقة أو موالية.

٢- أن القول بأن الحرب ”استمرار للصراع بين الجماعات باستخدام القوة المسلحة“ eht
secrof demra yb tciflnoc a no gniyrrac era spuorG إنما يعكس الطبيعة الصراعية
أو التنافسية للعلاقة بين الأطراف المعنية في الفترة السابقة على اندلاع أعمال العنف المسلح
بينهما. من هنا يعد اندلاع الحرب تعبيراً عن وصول الصراع إلى ذروته وسعى أطرافه لتسوية أو
حله من خلالها. بعبارة أخرى، فإن اندلاع الحرب يعني فشل كل الوسائل أو الآليات الأخرى غير
العنيفة في التوصل إلى تسوية أو حل مقبول بين أطراف الصراع.

وهكذا يتضح أن مفهوم الصراع، وبصفة خاصة في المجال الدولي، يعد أكثر شمولاً عن مفهوم
الحرب في نطاقه، وأكثر تعقيداً في طبيعته وأبعاده. فالحرب متى بدأت، تصبح خيارات أطرافها
محدودة بالنصر أو الهزيمة، بينما في ظروف الصراع، وفي المراحل السابقة على حدوث الحرب،
يكون هناك ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع، والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ
بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه.

ثانياً : فيما يتعلق بالحرب كعملية :

فإن الحرب كعملية تشير إلى الارتباط والتفاعل بين مكونات أو سمات أربع أساسية حددها
البروفسور كوينسى رايت بأنها تشمل: نشاطاً أو عمليات عسكرية، مستوى عالٍ من التوتر، قانوناً
غير عادي، ودرجة رفيعة من التكامل السياسي.

وهنا يثار عدد من الأسئلة والملاحظات الهامة من بينها على سبيل المثال ما يلي:

١- هل يشترط لقيام الحرب إعلان رسمي من قبل أطرافها المعنية؟ وبافتراض كون الإجابة
إيجابية، فهل يجب تورط هذه الأطراف في الأعمال العدائية بصورة فعلية؟ ولأى مدى زمني يمكن
أن تستمر الحرب؟ وإلى أى درجة من الحدة والدمار ينبغي أن تصل الحرب؟

٢- ما هي الأهداف الموضوعية للحرب، وما علاقاتها بالآليات أو الديناميكيات التي من خلالها
يتم تحديد هذه الأهداف؟ ثم كذلك ما علاقة الظروف التي تؤدي إلى انفجار الموقف وحدوث
الحرب بكل من الأهداف والآليات.

٢- إنه وقد سبقت الإشارة إلى أن الحرب كعملية تمثل صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحا وسفورا، فإن ذلك يتضمن الإقرار بأن حدوث الحرب يمثل نهاية لمرحلة في الصراع اتسمت بفشل كل الوسائل والآليات غير العنيفة في تسوية أو حل الصراع بين طرفيه (أو أطرافه)، كما أنها - أي الحرب- تبدأ أيضا مرحلة جديدة يتم فيها اللجوء إلى استخدام العنف كآلية يمكن توظيفها لتحقيق مصالح أو مكاسب محددة لم يكن تحقيقها ممكنا من وجهة نظر أطرافها ما لم يتم اللجوء إلى الحرب لحسم الصراع بينهما.

الاختلافات والصراع ودرجة القهر

أقل قهرا

evicreoC tsaeL

١- الاختلاف

ecnereffiD

٢- عدم الاتفاق

tnemeergasiD

٣- المشكلة

melborP

٤- النزاع

etupsiD

٥- الصراع

tciflnoC

STOOR DNA SESUAC : TCILFNOC

تتصف المداخل أو النظريات المفسرة لظاهرة الصراع بوجه عام بالتنوع والثراء. فمنها ما يهتم بتفسير الصراع كظاهرة عامة، ومنها ما يتجه إلى قصر اهتمامه على دائرة الصراع الدولي بوجه خاص. وهنا يمكن القول ابتداءً، أنه أياً كانت دائرة الاهتمام النظرى في تفسير ظاهرة الصراع، فإن الصراع كظاهرة بالغ التعقيد لتداخل المتغيرات المرتبطة به وتشابكها من جانب، ولتعدد أنواعه ودوائره، ومن ثم مستويات تحليله ودراسته من جانب آخر. ومن هنا كانت ضرورة أن ينهض التفسير الموضوعى لظاهرة الصراع على الاستفادة المتكاملة من الإمكانيات التي توفرها تلك المناهج والنظريات مجتمعة، مع الأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل حالة صراعية.

وفى هذا الصدد، فإنه تنبغى الإشارة إلى أن الأدبيات المتخصصة في تفسير نشأة الصراع وتطوره بوجه عام، إنما تتيح إمكانيات هائلة للتمييز في اتجاهات التنظير بين مداخل متعددة، منها على سبيل المثال كل من: المدخل النفسى أو السيكولوجى، والمدخل الأيديولوجى، ومدخل المصالح، والمدخل الاقتصادى، ومدخل سباق التسلح، ومدخل النظام السياسى، والمدخل الجيوبوليتيكي، والمدخل السوسولوجى، والمدخل البيئى وفى إطار الإشارة العامة إلى مجمل هذه النظريات مجتمعة، سواء تعلق بالصراع بوجه عام أو بالصراع الدولي بوجه خاص، فإن الاهتمام سوف يوجه بصفة خاصة إلى ما يسمى بـ «دائرة الصراع» كأداة تحليلية يتم من خلالها استخدام

مجموعة من النظريات - في مستويات متكاملة- لتفسير السلوك الصراعى، والتعرف على جذوره ومسبباته.

اولا : النظريات المفسرة للصراع

١- المدخل النفسى أو السيكولوجى :

يعتمد المدخل النفسى أو السيكولوجى في تفسير الظاهرة الصراعية على عدد من الاتجاهات النفسية أو السيكولوجية العامة التى تهتم بتقديم تفسير نفسى أو سيكولوجى لظاهرة الصراع في مستويها الفردى والدولى.

أ- التفسيرات النفسية للصراع على المستوى الفردى :

بوجه عام، فإن الصراع - طبقا لهذا المدخل- قد يحدث على المستوى السلوكى المعلن أو الواضح trevo عندما يكون لدى المرء دافع للاقتراب من، أو الابتعاد عن الأشياء المحرمة أو الممنوعة في آن واحد. كما يكون على المستوى اللفظى أيضا عندما يود المرء أن يتحدث بصراحة لكنه يخشى الإساءة للآخرين. أيضا على المستوى الرمزي، فإن الأفكار قد تتصادم وتنتج نوعا من عدم الاتزان الفكرى. وهكذا، فإن حدوث الصراع من المنظور النفسى يكون وظيفة لعدو التوافق بين الاستجابات المطلوبة -العنلية أو اللفظية أو الرمزية أو العاطفية أو غيرها- لإشباع دافع معين مع تلك المطلوبة لإشباع دافع آخر.

وفى مجملها، فإن إسهامات المدخل السيكولوجى متمثلة في تقديم عدد لا بأس به من المتغيرات أو العوامل النفسية التى تستخدم كأساس أو كمسببات نفسية لحدوث الصراع في مستواه الفردى. هذه المسببات النفسية يمكن الإشارة إليها كما يلى.

النزعات العدائية ssenevisserggA ، التحيز والتعامل asiB ، الإلقاء بمسئولية الذنب على الآخرين srehtO gnimalB ، الحقد dertaH ، التعطش للثأر والانتقام egneveR ، انعدام الشعور بالأمن ytirucesnI ، الإحباط الاجتماعى noitartsurFlaicoS ، الرغبة في تحقيق الذات

والتقدير والبحث عن المكانة E fleS meets الرغبة في الإخضاع والسيطرة O lortnoC noitatneirO ، الدافع للتضحية ecfircaS ، الشعور بأداء رسالة fo esneS a noissIM أما على مستوى الأفراد العاديين، وفي إطار محاولاتهم العامة لتفسير أسباب حدوث الصراع، فإنهم عادة ما يتجهون إلى أن ينسبوا وجود الصراع إلى الطبيعة البشرية. هذا الاتجاه عادة ما يعكسه مضمّن تعليق شهير، كثيرا ما يتردده هؤلاء هم الناس، أو هذه هي طريقتهم...، وبعدها ينسحب المرء المعنى ليعيد حساباته بطريقة جديدة ليتمكن من هزيمة منافسة أو خصمه في جولة قادمة. وعلى الرغم مما قد يتضمنه مثل هذا التعليق من قدر نسبي من صحة، إلا أن استمرار مثل تلك الاتجاهات في السيطرة على تفسير الإنسان لظاهرة الصراع، وقصرها بالتالي على الطبيعة البشرية، إنما هو أمر من شأنه أن يحجم فرصة الإنسان المهتم بالتوصل إلى إحداث تغيير جوهري بصدد النزاعات التي لم يستطيع كسبها أو الفوز فيها، أو بمعنى آخر التي قهرته، ومن ثم. فإن إمكانياته في فهم الصراع، وبالتالي قدراته على تحليل أبعاده، واتخاذ القرارات المناسبة بصدد مواجهته، سوف تظل قاصرة.

ب- التفسيرات النفسية للصراع على المستوى الدولي :

في مجملها، تستند التفسيرات النفسية أو السيكولوجية العامة لظاهرة الصراع على المستوى الدولي إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية التي يمكن الإشارة إلى أهمها في إطار الاتجاهات الأربعة التالية :

الاتجاه الأول : ويربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية. ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم النفس الشهير سيجموند فرويد، وأستاذ العلاقات الدولية المعروف كينيث والتز.

في هذا الخصوص، فإن فرويد يذهب إلى القول بأن ”الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة“. واستنادا إلى ذلك، رأى فرويد أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.

أما كينيث والتز فإن الصراعات والحروب في مفهومه إنما تنتج عن ”مشاعر الأنانية والغباء الإنساني“ من جانب، وكذلك عن ”سوء توجيه النزعات العدوانية“ من جانب آخر. ويضيف والتز أن ”ماعد ذلك من عوامل إنما يعد ثانويا لا ينبغي النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية“.

ومع التسليم بأهمية المتغيرات النفسية كأحد المصادر الأساسية لتفسير ظاهرة الصراع، إلا أنها لم تحل دون ظهور بعض الانتقادات الأساسية لاستخدام النزعات العدوانية كمحدد لتفسير الصراع، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- أن القول بأن الصراعات تسببها نزعة غريزية للعدوان لا ينطبق على كل من حالات الصراع، فالصراعات الدولية على سبيل المثال لا تتسبب عن ”تلك النزعة الغريزية للعدوان“، ولكنها تنشأ بسبب تراكم مشاعر الحقد والكراهية التي تخلفها الدعاية العدائية المتطرفة. إضافة إلى ذلك، فإن الاستناد إلى تلك ”النزعة الغريزية للعدوان“ لا ينطبق أيضا في العديد من حالات الصراع التي اضطر فيها قادة العديد من الدول إلى انتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد استنفاد كافة السبل والبدائل الأخرى، وإخفاقها في حماية المصالح الوطنية لدولهم، أو في التوصل إلى تسوية الموقف النزاعي بطريقة مقبولة.

ب- أن العدوان وكما يقول لينز لا يقوم لوجود غرائز عدوانية....، وإنما يرجع إلى العادة وإلى أن العدوان هو التعود على الهجوم.

الاتجاه الثاني: ويمثل ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط noitartsurF:

ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى الصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس فلوجل legulF واريك فروم mmorF.

وفى تفسيره للصراع، يقول ”فلوجل“ بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي

يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق. أما أريك فروم فيرى فيقول بأن ” العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمى للشعور بالإحباط الذى ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر“ .

وبدوره، فإن الاتجاه إلى تفسير الصراع كنتيجة لعوامل الإخفاق والإحباط قد استثار بدوره بعض الانتقادات، والتي تمثلت في غياب الموضوعية والواقعية في هذا الاتجاه، حيث إن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة، بل على العكس من ذلك، كانت في أغلب الأحوال من أكثر الدول ثراء ورفاهية، ومن ثم فإن التركيز على عامل الإحباط وحده كقوة محركة للصراعات الدولية يخلو من الواقعية والموضوعية.

الاتجاه الثالث : والتركيز على الشخصية القومية retcarahC lanoitaN :

ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة الصراع على أساس من وجود ما يسمى ” بالسيكولوجية القومية العدوانية“ أو ” الطابع العدوانى لبعض الطبائع والسمات القومية العامة“ ، والتي تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه ” القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية“ . وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه ” ضرورة مواجهة تلك الأمم ومحاصرتها كوسيلة فعالة للحيلولة دون تفجر الحرب نفسها“ .

وينتقد هذا الاتجاه على أساس أنه لا يمكن القول بوجود اتفاق عام حول وصف بعض الشخصيات القومية بالميل للعدوان، فالأمر كله يتوقف على الاتجاه العقائدى أو السياسى أو القومى لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام.

الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية كسبب للصراع: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة الصراع الدولى على النحو التالى:

النمط السلبي : ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى، ويأتى في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلى إلى بعض الدول التى ينظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذى يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع.

النمط الثابت: ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ودون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التصور غير الواقعي إلى مضاعفة احتمالات سوء الفهم، والتحيز وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب أو حقائق موضوعية.

النمط بالغ التبسيط: ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولي والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسؤولية التوترات على النوايا السيئة، أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلا من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية. وعلى ضوء ما سبق يمكن الانتهاء إلى القول أيضا بأن القوة الحقيقية للتفسير النفسى للصراع إنما تكمن في إمكانات التنبؤ بالنتائج المتعددة للمواقف الصراعية على أساس من المعرفة بالعوامل التي يفترض أن لها تأثيرا على قوة الاتجاهات الاستجابية المتنافسة، ومدى تأثيرها على اتجاهات أطراف الصراع بالاستجابة والتفاعل أو بالتجنب والابتعاد.

٢- المدخل الأيديولوجي:

يستمد المدخل الأيديولوجي دعاماته الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية الماركسية باعتبار أن منهجها في صميمه يعد منهاج صراع. ويستهدف هذا المدخل من وراء ذلك إثبات وبرهنة قوة منطقة من جانب، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجي من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يؤسس المدخل الأيديولوجي تفسيره لظاهرة الصراع، خاصة على المستوى الدولي، على التناقضات الأيديولوجية بين الدول. فالحرب، كما يرى دعاة هذا المدخل، تمثل نقطة الذروة في تفاعل أى صراع، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقيية بينها، وبالتالي يتم تحديد الدوافع المحركة للصراع من جانب، والمصالح المستترة ورائه من جانب آخر.

من هذا المنطلق، فإن حدوث الصراع طبقاً لهذا المدخل يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتي تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيدِه فيصعب بالتالي على طرفيه-أو أطرافه-التوصل إلى حلول مرضية لكليهما.

وهكذا، فإن دعاة هذا المدخل يخلصون إلى أن أي نظرية معاصرة للصراع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الأيديولوجي، ومنها يمكن أن تتطرق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة، والصراع الدولي بوجه خاص.

٣- مدخل المصالح:

في إطار تعريفه للصراع باستخدام مدخل المصلحة، يرى البروفسيور ماننج العميد السابق لمدرسة الحقوق بجامعة ستانفورد الأمريكية أن « صراع المصالح يختص بمصلحتين فقط: مصلحة الفرد كموظف عام مسئول عن أداء واجبه، ومصلحته الاقتصادية الخاصة كفرد أو مواطن عادي». ومن ثم، فإن قواعد تنظيم صراع المصالح إنما تسعى إلى منع حدوث مثل هذه المواقف، أو الإغراء بها. بهذا المعنى، يذهب مدخل المصالح إلى التمييز بين أشكال ومجالات متعددة لصراع المصالح. فهي قد تحدث في أو بين أي من السلطات الثلاث» التشريعية، والتنفيذية، والقضائية وقد ينجم عنها إثارة طرح الثقة بالحكومة في دولة ما. كذلك فإن مجالاً حيويًا لحدوث هذه الصراعات إنما يتمثل في القطاع الحكومي، والجهاز البيروقراطي، الشركات الكبرى، ومجالات الأعمال الدولية، كما يحدث صراع المصالح بين أي من هذه الجهات وبعضها البعض.

وبوجه عام، فإنه يمكن التمييز بين مستويين عاميين لصراعات المصالح. في دائرته الفردية، فإن صراع المصالح في جوهره إنما يدور بوجه عام حول الإجابة عن التساؤل حول كيفية وإمكانية قيام طرف ما بأداء مهام واجباته كما ينبغي، في الوقت الذي يؤثر فيه ذلك بشكل سلبي على

مصالحه. أى أنه يشير إلى موقف صراعى يجد الفرد فيه أن مصلحته وولاءه في تناقض وتعارض مع مصالحه وولائه في موقف آخر. ومما يزيد من أهمية هذا النوع من الصراعات ارتباطه بقضية الالتزام الاخلاقي لدى الفرد عندما تتعارض مصالحه الفردية كفرد أو كمواطن مع المصالح العامة التي يمثلها بصفته الوظيفية العامة. ففى هذا الموقف، قد يذهب الفرد إلى استغلال وضعه العام وسلطاته الوظيفية ولأسباب متعددة - كالطمع والمنافسة والجشع والانتهازية وعدم التأكد وضعف الوازع الأخلاقي أو الدينى أو لغيرها من الأسباب- في تحقيق مصالح خاصة أو ذاتية على حساب المصلحة العامة. من هنا كانت أهمية وضرورة حماية المصالح العامة من جراء هذا التعارض. في هذا الاتجاه، يؤكد مدخل المصالح في دراسة الصراع على خطورة هذا النوع من الصراعات نظرا لاعتبارات متعددة تدفع كلها باتجاه زيادة فرص حدوث هذا الصراع في الحياة العامة نتيجة لأحد الاعتبارات التالية:

- اتجاه الحكومات للاعتماد على مهارات المتخصصين من الأفراد في المجالات العلمية والتكنولوجية.

- تزايد دور الحكومة وتنامى دورها المؤثر في عمليات تراكم الثروة.

- تصاعد دور الأفراد ونمو مصالحهم مع القطاع الخاص بمجالاته وأنشطته المتعددة، وبالتالي تزايد فرص واحتمالات حدوث التعارض بين العام والخاص بصدد تلك المصالح.

- تزايد التداخل والتعقد في شبكة العلاقات الحكومية بالقطاع الخاص، وتنامى اعتماد الحكومات على هذا القطاع في التمويل والمشاركة في المشروعات التنموية المختلفة.

- ضخامة القدرات والمتطلبات الاستهلاكية الحكومية واعتمادها على القطاع الخاص للوفاء بقدر لا بأس به من تلك المتطلبات.

وعلى ضوء هذا التزايد المطرد في احتمالات حدوث التعارض بين المصالح العامة والخاصة، فإن اقتراح الحلول لهذا التناقض المحتمل في الدائرة الفردية لصراع المصالح يمكن أن يتم في ضوء القواعد التالية:

- أن الموظف الحكومي لا ينبغي أن يشارك في عمل حكومي يكون من شأنه التأثير على مصالحه الاقتصادية الخاصة.

- منع الموظف العام من قبول التحويلات ذات القيمة الاقتصادية من القطاع أو المصادر الخاصة (كالهدايا، الهبات، وما شابه ذلك).

- عدم السماح للموظف العام أو الحكومي بالتفاوض عن المقتضيات الوظيفية والمهنية لدوره ووظيفته في إطار علاقاته بالأفراد أو الهيئات أو المنظمات التي تقع في نطاق معاملاته وعلاقاته الوظيفية.

- وضع ضوابط وقيود زمنية وموضوعية تنظم عملية انتقال الموظف العام إلى القطاع الخاص، وبصفة خاصة إلى المجالات التي يكون بينها ارتباط بشكل أو آخر مع وظيفته السابقة.

- وضع الضوابط والقواعد التي تحكم علاقة الموظف العام بما يكون في حوزته بصفته الوظيفية من معلومات، ولا يجب السماح له باستخدامها في تحقيق نفع أو عائد خاص.

أما في دائرة صراع المصالح بين الدول، فإن الفرض الرئيسي لهذا المدخل يتمثل في أن «القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعى المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية» وأن السبيل إلى تحقيق ذلك إنما يتمثل في «مضاعفة الدولة لمواردها من القوة». وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المصلحة هنا، وكما عرفه مورجانزوي في هذا الخصوص، «يصبح مرادفاً وقريناً للقوة»، وأن القوة هنا تشمل -بالإضافة إلى الأدوات العسكرية- على التأثير السياسي الدولي، وكذلك قوة الضغط الاقتصادي، ووسائل الحرب النفسية والدعائية، وأساليب التفاوض الدبلوماسي... الخ».

وعلى ذلك، يرى القائلون بهذا المدخل، ومن أبرزهم كينيث تومسون، وفردريك شومان، وريمون آرون، أن «الصراع على القوة باعتبارها الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية، يعد حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية، وأشخاص الحكام». وهكذا يصبح «الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، وأن الدولة تستمد مقدرتها على

البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا عجزت منفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها».

وبوجه عام، فإن مما يسهم في نجاح محاولات حل صراعات المصالح بين الدول أن تتجه جهود الحل والتسوية نحو إمكانية، وكيفية إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية المهمة بالتوصل إلى اتفاقات. في هذا الاتجاه، قد يكون من المفيد الاهتمام بالتركيز على التفكير الابداعي أكثر من التفكير التحليلي من جانب، وتبنى منهج «حل المشكلات» أكثر من تبنى «منهج تنافسي» في إطار مناقشة الاختلافات بين طرفي الصراع من جانب آخر.

٤- مدخل النظام السياسي:

وينطلق هذا المدخل من الافتراض القائل بأن «النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الأساسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية» ومن ثم، فإن القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات أو السيادة القومية وإدماجها في إدارة واحدة تتولى لغرض السلام وتدعيم فرص الاستقلال»

يضاف إلى ذلك، أن الاتجاه العام للدول للبحث عن مصادر إضافية أو بديلة لدعم قوتها وقدراتها الوطنية على استعادة أو تصحيح التوازن في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، يؤدي بدوره إلى تقوية وتعزيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول، أو على الأقل زيادة احتمالات تورطها بدرجة أو أخرى في هذا الصراع. ومن هنا يخدم التعرف على الأهداف القومية للدول كأحد مؤشرات تمييز الأسباب المؤدية إلى الصراع الدولي، والتي يمكن بصدها التمييز بين الأهداف ذات الطبيعة المحدودة، وتلك ذات الطبيعة المطلقة.

٥- المدخل الاجتماعي:

يعد المدخل الاجتماعي أحد أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها

المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء. وبينما اتجه هذا المدخل في مراحل الأولى إلى الاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي - ماركس وانجلز-، أو على نظريات التطور الاجتماعي - داروين وأنصاره-، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - ماركس فيبر-، فإن نطاق الاهتمام في هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها المتعددة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيدولوجية، والثقافة بوجه عام.

وفيما يتعلق بالإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعي إنما تقوم على الاعتراف بالدور المحوري الذي يلعبه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي. ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدرجات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى «الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة» (١٦) من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك والصراع الاجتماعي حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذي يسهم بدوره في تبني الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم (٢٦)

إضافة إلى الإدراك، فإن المدخل الاجتماعي يوجه النظر أيضا إلى حقيقة أن أسباب الصراع الاجتماعي عادة ما توجد في مصادر متعددة، وبصفة خاصة في إطار عضوية الجماعات العرقية، الطبقات الاجتماعية، الفرق والجماعات الدينية، وغيرها من الجماعات المشابهة، وعلى ضوء وجود قنوات عادلة لتوزيع وتوصيل الموارد بكافة أنواعها: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية أو أي موارد أخرى يمكن أن توجد في المجتمع، أو تكون مرغوبة من قبل الغالبية في المجتمع.

أما فيما يتعلق بالقيم فإن الصراع الاجتماعي يمكن تعريفه بأنه «نضال أو كفاح حول القيم، أو المطالب المتعلقة بالوضع أو المكانة، أو القوة، أو الموارد النادرة، والتي يكون هدف الأطراف المتصارعة فيها ممتدا إلى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، إضافة إلى كسب، وتحقيق القيم المرغوبة».

إضافة إلى ما سبق، فإن البعد الأنثربولوجى - وبما يمثله من تطور وتفاعلات بين الأجناس والأعراق البشرية- إنما يشكل بدوره أحد الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعى، حيث يتم النظر إلى الصراع باعتباره «عملية اجتماعية معقدة متعددة الأبعاد، تنشط في محتويات عديدة مختلفة، وينتج عنها عديد من النتائج المتنوعة». وفى تفسيرها لهذه الرؤية، فإن لورا نادر ترى بأن الصراع والعدوان يشكلان جزءاً هاماً، من النموذج العام لتطور الكائنات الحية وقدرتها على التكيف بوجه عام، والإنسان وقدرته على التكيف السلوكى وبوجه خاص. من هنا، فإن الكاتبة ترى أنه ليس من الممكن إغفال البعد الأنثربولوجى في دراسة الصراع الاجتماعى فالإنسان، من جانب قد طور الثقافة والقدرة على تطويع رموزها، كما أن فهم الصراع ودراسته لا تحتاج لأن ترتبط بشكل دائم بالسلوك العدوانى باعتبار أنه ليس نوعاً سلوكياً في حد ذاته بقدر ما هو تعبير عن موقف ناتج عن عدم التوافق في المصالح أو القيم من جانب، وبالعديد من الخصائص والسمات المميزة لهذا الموقف من جانب آخر. من هذه السمات ما يتعلق بعناصر الاجتماع أو الاتحاد evitaicossA ، التناقض في نظام القيم، عناصر الإحباط والعدوانية، الأبنية والهيكل الوظيفية، آليات الاتصال، والسيطرة، والحل، وغيرها من الخصائص التى تميز موقفاً صراعياً بذاته.

أما المتغير الأيديولوجى كأحد عناصر المدخل الاجتماعى لفهم وتحليل الصراعات، فإنه يشير إلى التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المترتبة عليه، والتي تجعل من تسوية أو حل الصراعات أمراً غاية في الصعوبة والتعقيد. فمن جانب، هناك التأثير الموضوعى للالتزام الأيديولوجى على أنواع الصراعات الأخرى خاصة صراعات المصالح والقيم باعتبار ما تمثله الأيديولوجيات عادة من رؤى محددة للغايات والوسائل، كما أن هناك أيضاً بعض الأبعاد النفسية والذهنية والإدراكية المرتبطة بالاختلافات الأيديولوجية، الأمر الذى يؤدي ولا شك إلى تعقيد الموقف الصراعى وصعوبة التوصل إلى حلول موضوعية في غياب الفهم الكامل لأبعاد الموقف الاجتماعى.

على ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أن المدخل الاجتماعى- وبما يتطلبه من دراسة للروافد الصراعية المتنوعة- إنما يجعل من الممكن ليس فقط إمكانية التوصل إلى رؤية شاملة ومتكاملة للظاهرة الصراعية في أبعادها المتنوعة، ومستوياتها المختلفة، بل أنه أيضاً ييسر من سبل تحليل

وحل هذه النوعية من الصراعات من خلال فك الارتباط kniled بين مكوناتها أو متغيراتها المختلفة - القيمة والثقافية والأيدولوجية-، وبين المصلحة أو المصالح المتضمنة في الموقف الصراعى موضع الاهتمام أو الدراسة، ومن جانب آخر التخفيف من حدة الأوزان النسبية لمصادر الصراع -وقد تم التعرف عليها وتحديدها بدقة، هذا فضلا عن إدخال التغييرات الجوهرية والهامة على بيئة التسوية بما يجعل من الممكن خلق أو دعم مناخ التعاون والتفاهم بصدد التوصل للحل أو التسوية المشتركة.

٦- مدخل سباق التسلح بين الدول:

ويرى هذا المدخل أن المصدر الرئيسى للصراع فى دائرته الدولية إنما يتمثل فى السباق على التسلح. وعادة ما يشار إلى المتغيرات التالية لدعم وتقوية هذا الرأى :

الثورة التكنولوجية فى ميدان الأسلحة ، وما تؤدى إليه من حدوث فجوة فى نظم التسلح بين الدول المتقدمة وما دونها ، مما يدفع الأولى إلى المبادرة بشن الحرب قبل أن تفقد الدولة مزايا التطور التكنولوجى الذى تمتلكه فى مواجهة الأطراف الأخرى.

إن التفوق التكنولوجى فى نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدى إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف بصرف النظر عن الأسلوب المقصود أو غير المقصود الذى قد يحدث.

إن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذى لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا فى الدفع نحو الصدام والصراع.

إن استمرار التطور التكنولوجى فى مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة به نحو مواصلة ضغوطها على دوائر صنع القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والصراعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل في أن سباق التسلح في حد ذاته لا يمكن أن يكون سببا بمفرده في خلق الصراع الدولي ، فهو وإن أدى إلى زيادة التوتر وشحن أجواء الصراعات إلا أنه لا ينتج بذاته صراعا، فالصراع سوف يستمر ، حتى في ظل إمكانية التوصل إلى إجراءات نزع السلاح ، وذلك لأن جذور الصراع لازالت قائمة دونما حل، ومن ثم يصبح المطلوب هو تصفية أو تسوية هذه الجذور مما يبرر إضعاف اللجوء إلى سباق التسلح

وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه من استعراض لبعض اتجاهات التنظير المتنوعة في تفسير الصراع ومسبباته المختلفة، فإنه يمكن الانتهاء إلى النتيجتين الأساسيتين التاليتين :

النتيجة الأولى : وتتعلق بكون الصراع - بوجه عام - ظاهرة مركبة بالغة التعقيد من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها. ومن ثم، فإن محاولة تفسير الصراع استنادا إلى تأثير متغير وحيد تؤدي غالبا إلى قصور خطير في فهم الظاهرة الصراعية من جانب، كما أنه سيرتب آثاره السلبية على قرار مواجهته والتعامل معه من جانب آخر، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني رؤية تكاملية للصراع كأمر ضروري، إن لم يكن شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة الصراعية، بل أيضا لنجاح استراتيجية مواجهة الموقف الصراعى موضع المواجهة أو الدراسة.

النتيجة الثانية : وتتعلق بمصادر الصراع على المستوى الدولي. وهنا أيضا يمكن القول بأنه أيا كانت المصادر المباشرة للصراع في هذه الدائرة ، فإنه عادة ما يرتبط بسعى أطرافه وتنافسهم فيما بينهم لدعم تطلعاتهم في زيادة قوتهم أو الإحتفاظ بها، والعمل على زيادتها ودعمها، والسيطرة على موارد أو مصادر جديدة لتعزيد تلك القوة وبالتالي، فإنه من المتصور أن يؤدي نجاح أحد أطراف الصراع في تحقيق درجة أو أخرى من النجاح في هذا المجال إلى زيادة مخاوف الأطراف الأخرى، وسعيها بالتالي إلى البحث عن طرق أو مصادر بديلة للقوة تستطيع من خلالها استعادة أو تصحيح التوازن في علاقات القوى مع تلك الأطراف، الأمر الذي قد يؤدي بطبيعة الأمور إلى تقوية وتعزيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول أو توريطها فيه بوجه عام.

يشير مفهوم دائرة الصراع إلى أداة تحليلية يتم بمقتضاها دراسة وتحليل جذور السلوك الصراعى ومسبباته. فباستخدام دائرة الصراع تتم دراسة وتقييم الصراع طبقاً لخمسة مجموعات من المتغيرات (العلاقات ، المعلومات، المصالح ن البنية أو الهيكل ، والقيم). على ضوء تلك المتغيرات ، يتم تقسيم الصراعات إلى صراعات جوهرية أو ضرورية، وأخرى غير جوهرية أو غير ضرورية. النوع الأول يتضمن صراعات المصالح ، والقيم، والصراعات البنيوية. أما الصراعات غير الجوهرية فتشمل صراعات المعلومات وصراعات العلاقات. إضافة إلى ذلك وعلى ضوء تلك المتغيرات الخمسة، يمكن أيضاً تحديد مسببات الصراع أو النزاع والدور والوزن النسبى لكل منها في الصراع، بصرف النظر عن مستوياته (المستوى الشخصى، والجماعى - داخل المنظمة أو الجماعة الواحدة ، أو بين هذه الجماعات-، والقومى أو المجتمعى) أو سياقة، وبالتالي ييسر اتخاذ القرار المناسب بصدد استراتيجية التعامل مع هذا الصراع.

إضافة إلى تعقده المتناهى، فإن مفهوم الصراع يتميز بالإشارة في كل مكان في المجتمع حولنا. أينما ينظر المرء فعادة ما تكون هناك إحدى صور أو دوائر الصراع، أو مستوى من مستوياته. فمن جانب قد تكون صورة الصراع كامنة مستترة ، أو في مرحلة التطور والظهور، وقد تكون سافرة واضحة. ومن جانب آخر فإن دوائره أو مستوياته قد تتحدد عند مستوى أو أكثر على نحو ما يلي :

أ- ففى الدائرة الفردية أو الشخصية عادة ما يوجد الصراع بين الأقران والأزواج، والأبناء ، والأصدقاء، والجيران. والملاحظ أن السمة الخاصة بالصراعات والنزاعات في هذا المستوى، أنه غالباً ما يؤدي إلى حدوث أنواع من الخسارة في العلاقات الشخصية أو الفردية لأطرافها قد تمتد على المدى الطويل.

ب- أما على المستوى المجتمعى فقد تحدث الصراعات داخل أكثر من دائرة: فالمنظمات الاجتماعية بطبيعتها تمثل ساحة أو مجالاً للاحتكاكات ذات الصبغة العاطفية العالية. فعلى سبيل المثال، فإن الكنائس ، والنوادي، واتحادات ملاك المساكن والجيران، والاتحادات المهنية، وما شابهها إنما

تشهد كلها نماذج للصراع بين الأفراد والجماعات، كذلك أيضا في أماكن العمل تثار المنازعات بين العاملين، والمديرين، والمشرفين، والموظفين وأصحاب الأعمال، كما أن هذه المنازعات قد تتطور وتتسع فتصل إلى مستويات أعلى بين كبار المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة. وفي هذا السياق، فإن هناك العديد من الشركات التي تضطر لتحمل أعباء وتكاليف مالية باهظة في محاولاتها لتسوية الدعاوى القضائية المرفوعة ضدها من شركات أخرى أو من أطراف داخلها.

ج- وفي القطاع العام أيضا يحدث الصراع بصورة منتظمة بين رجال الصناعة، وبين أعضاء جماعات حماية المصالح العامة، والهيئات الحكومية، بل أيضا بين المستويات المتعددة من السلطة أو الحكومة الوطنية الواحدة. وبالطبع فإن العديد من هذه المنازعات قد يكون لها آثارها الخطيرة والمدمرة، والتي قد يتراوح مداها بين مجرد المشكلات النفسية والصحية للأطراف المتورطة فيها، وبين الخسائر المالية والمادية للموارد المالية والبشرية والوقت المستهلك والجهد المستنزف للأفراد.

د - إضافة إلى ذلك، فهناك المستوى الدولي حيث نماذج الصراعات الدولية أكثر وضوحا في أشكالها ومستوياتها، وإن اتسمت غالبا بالتعقيد والتداخل الشديدين.

أما فيما يتعلق بموضوع الصراع وتنوع آلياته، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو اجتماعيا أو حتى تكنولوجيا. كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط، والحصار، والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالفات، والتحريض، والتخريب، والتأمر. أما الحرب فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتتقاضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الأكثر لينا أو الأقل تطرفا. ولذلك، تعد الحرب نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية.

٢- أنواع الصراع

تتنوع التقسيمات المختلفة للتمييز بين الصراعات بتعدد المعايير أو المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة فيما يلي مجموعة من معايير التمييز بين الأنواع المختلفة للصراعات. فمن المنظور المتعلق بمصدر الصراع، فإنه يمكن التمييز بين صراع بنوي

وصراع مدركى. أما فيما يتعلق بمسببات الصراع فتقسم الصراعات إلى صراعات العلاقات، وصراعات المعلومات، وصراعات المصالح، وصراعات البنيات، وصراعات القيم. كذلك فإن درجة ظهور الصراع يتم على أساسها التمييز بين الصراع العلنى أو المسافر، والصراع الكامن والمستتر، والصراعات المقهورة أو المقموعة. إضافة إلى ذلك فهناك أيضا موضوع الصراع، وعلى ضوءه يتم التمييز بين صراع سياسى، واقتصادى، واجتماعى، وثقافى،.... إلخ أما المتغير الخاص بأطراف الصراع، فعادة ما يستخدم في تقسيم الصراعات إلى ثنائية ومتعددة. وأخيرا، فهناك درجة العنف المرتبطة بالصراع والتي يتم على أساسها التمييز بين الصراعات العنيفة، والأخرى غير العنيفة.

٢-١- أنواع الصراع طبقا لمسبباته:

باستخدام مفهوم دائرة الصراع، فإن أنواع الصراع طبقا لمسبباتها يمكن التمييز فيها بين المجموعات الخمس الرئيسية التالية: أ) صراعات تنشأ بسبب العلاقات بين الأفراد أو الناس، ب) صراعات تنتج عن مشكلات المعلومات، ج) صراعات تسببها المصالح، د) الصراعات البنيوية أو الهيكلية، هـ) صراعات بسبب القيم.

صراعات العلاقات:

وتنشأ هذه الصراعات بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، سواء نتجت عن سوء فهم أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة، أو لسوء الاتصالات أو فقرها، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية. وغالبا ما تؤدي هذه المشكلات إلى ما يسمى بالصراعات غير الواقعية، أو غير الضرورية لأنها من الممكن أن تحدث عندما تتوافر الظروف الموضوعية للصراع، مثل قصور الموارد المحدودة، أو قصور الأهداف المتبادلة وهكذا، فإن صراعات العلاقات، وعلى نحو ما سبق ذكره، غالبا ما تشعل المنازعات وتؤدي بشكل غير ضرورى، إلى تصعيد الصراعات المدمرة.

صراعات المعلومات:

تحدث هذه الصراعات عندما تفتقد الأطراف المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة، أو عندما يتم تزويدهم بمعلومات غير صحيحة، أو عندما يختلفون حول أهمية المعلومات، أو الاختلاف في تفسيرها، أو عندما يصل الأفراد إلى تقييمات مختلفة بصورة جذرية لنفس المعلومات. وهنا تجب الإشارة إلى أن حدوث صراعات المعلومات قد لا تكون ضرورية الحدوث لأنها تقع نتيجة سوء الاتصالات أو انعدامها بين أطراف الصراع. كما أن البعض الآخر من صراعات المعلومات قد تكون صراعات حقيقية وقوية بسبب أن أن المعلومات أو الإجراءات التي استخدمها الأفراد في جمعها، أو كلا من المعلومات والإجراءات قد تكون غير متوافقة.

ج- صراعات المصالح:

يرى دروكمان أن صراع المصالح إنما يشير إلى ”اختلاف أو اضطراب في النتائج المفضلة للذات أو النفس وللآخرين“.

والصراع حول المصالح غالبا ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفا يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم. ففي سبيل إشباع حاجتها يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعى أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين. وهكذا، تحدث هذه الصراعات ذات الأسس المتداخلة حول: قضايا موضوعية (النقود، الموارد الطبيعية، الوقت، الخ)، أو موضوعات إجرائية (كأسلوب حل النزاع)، أو حول موضوعات نفسية (مدرجات أو تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، الاحترام، الخ) ويزداد الأمر تعقدا عندما تكون مصالح أو مكاسب شخص ما نسبية بشكل لخصائر شخص آخر، وهو ما يشار إليه أحيانا بتعبير المكسب خسارة $muS - oreZ$ ، أى أن مكسب طرف يعد خسارة للطرف الآخر أما الحالة العكسية هنا فتتمثل في تساوى العوائد بالنسبة للطرفين، والتي يشار إليها بالعائد أو الناتج الإيجابى $muS - evitisoP$ وبين هذين النموذجين، فإن هناك نماذج عديدة تتوافر فيها عناصر للمنافسة والتعاون ويشار إليها بالمدافع المختلط $.sevitom - dexim$.

وبوجه عام ، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة و يتطلب حل صراع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية ، وأن يحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة في المجالات الثلاثة السابقة (الموضوعية ، الإجرائية ، النفسية) .

وهكذا ، فإن هذا النوع من الصراعات تسببه المنافسة حول المصالح والحاجات غير المتوافقة سواء كانت تلك المصالح أو الحاجات حقيقية أو متصورة . وغالبا ما يتخذ صورته الظاهرة في التنافس من أجل الحصول على الموارد أو الجوائز ذات القيمة ، كما أن حله يكون بطرق عديدة تتبلور في جوهرها حول كيفية إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية لأطراف الموقف الصراعي ، وبما يساعد على التوصل إلى اتفاق بينهم . ولعل من أهم الوسائل في هذا الاتجاه ، أن يتم التركيز على التفكير الابداعي أكثر منه على التفكير التحليلي ، وتبنى منهج حل المشكلات gnivloS melborP بدلا من الحل التنافسي في مناقشات أطراف الموقف الصراعي لاختلافهم .

د- الصراعات البنيوية أو الهيكلية

ويحدث هذا النوع من الصراعات بسبب نماذج القهر في العلاقات الإنسانية ، ومن ثم ، فإنها تتعلق بتأثير تلك الأبنية والهيكل الاجتماعية على الصراعات ، ودور الصراع في التأثير عليه أيضا .

وبوجه عام ، فإن نماذج هذه التأثيرات عادة ما تشكلها قوى خارجية عن الأفراد في الصراع . فالموارد الطبيعية المحدودة ، والقيود الجغرافية (كالبعد أو القرب على سبيل المثال) ، الوقت (من حيث كونه محددًا أو متسعًا) ، الأبنية التنظيمية ، وما شابه ذلك من متغيرات غالبا ما تدفع نحو ، أو تمهد باتجاه السلوك الصراعي . كذلك ، فإن تأثير تلك القوى إنما يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا لبنية أو هيكل الجماعة أو طبيعة المجتمع نفسه بحيث يمكن التمييز بين الأنماط التالية :

- في المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الفضفاضة أو الواسعة - غير المحددة - كما في المجتمعات المفتوحة ، والتعددية ، فغن الصراع الذي يهدف إلى حل التوتر بين الأطراف المتخاصمة من المحتمل أن يكون له وظائف استقرارية ، بمعنى دعم الاستقرار .

- في المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الاجتماعية المحددة، والجماعات المغلقة، فإن تأثير الصراع من المحتمل أن يكون مختلفا. فكلما كانت الجماعة أكثر انغلاقا كلما ازداد تورط الأطراف بشكل كبير في الصراع، وبالتالي يزداد تأثير الصراع عليهم.

هـ- صراعات القيم :

وهي الصراعات التي ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة؟ أو الفعلية، وذلك لعدم توافقها أو لعدم التوافق بينها، ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، تشرح ما هو جيد أو سيئ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، فإنه تبغى الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة. بينما الصراعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى اتباع نظام قيمي محدد لا يسمح بالاختلافات العقيدية.

من هنا، فإن لصراعات القيم أهمية تجعلها من أهم صراعات القرن العشرين، كما أنها استحوذت على قدر كبير من اهتمامات الدارسين في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية وذلك بهدف الربط بين حجم الصراع والسلوك المرتبط بهل الصراع. وفي هذا الصدد، فإن فك أو حل الارتباط بين القيم والمصالح، والعمل المشترك على اكتشاف الاختلافات القيمية، والأيدلوجية، والتركيز على إيجاد، واستخدام الصيغ التوفيقية والحلول الوسط تعد من أهم سبل حل الصراعات القيمية.

٣- أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره:

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يتجه بعض المتخصصين إلى التمييز بين الصراعات السافرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة، وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالي:

أ- الصراع الظاهر أو السافر Manifest Conflict:

ويقصد به ذلك النوع من الصراعات التي أنتجت، أو ارتبطت بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه (أو أطرافها) مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدج الصراع القائم. ومن هنا فإن مثل المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كاساس لوصفه بأنه صراع ظاهر أو سافرا تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن، والمقموع.

ب- الصراع الكامن أو المستتر Latent Conflict:

وهذا النوع من الصراعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه)، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أى مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع. وفي عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعتبر عن صراعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

ج- الصراعات المكبوتة أو المقهورة Suppressed Conflict:

هذا النوع من الصراعات يشترك مع سابقه في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع الصراع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالية عليه، لكن ستمته الأساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثانى.

ففى دولة يستند نظامها الحاكم على درجة عالية من القمع والبطش الشديدين إزاء المواطنين بوجه عام، فمن المتوقع على سبيل المثال أن تقوم بقمع أشكال التظاهر والاحتجاج السياسى بدرجاتها المتفاوتة من المظاهرات وحتى الثورة. من هنا فإن المواطنين - حتى وإن توافرت

لديهم المبررات الكافية للاختلاف ، والصدام مع السلطة الحاكمة - لا يقومون بعمل جماعى محدد إزاءها ومن ثم لا توجد مظاهر سلوكية ترتبط بهذا الصراع. تفسير ذلك يرجع بداية إلى إقرار المواطنين بقوة الدولة وبطشها ، وخشيتهم ثانيا من انتقامها وما يتضمنه من إجراءات قمعية تعسفية وعنف رسمى. وهكذا يصبح من المقصور أن قيام الدولة بالتهديد صراحة أو ضمنا باستخدام قوتها يصبح كافيا لقهرو وقع الإمكانيات الصراعية لدى المواطنين ومن هنا كانت التسمية بالصراع المقموع أو المقهور.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض التشابه مع دائرة الصراع الدولى وتحديدًا مع ما يعرف بتأثير الردع، والذي يتمثل في إجماع أو امتناع أحد أطراف الصراع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحه، وذلك لأسباب متعلقة بقوة الخصم أو الطرف الأخر، اقتناعًا بأن استخدام القوة المسلحة لن يكون في صالحه.

على ضوء ما سبق من استعراض مقارن لعدد من الاتجاهات النظرية العامة بصدد ظاهرة الصراع ومفهومه، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لما لهما من دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظاهرة الصراع، وبالتالي في التعامل معها واختيار الآلية المناسبة لكل موقف صراعى. وتحدد هاتان النتيجتان فيما يلي:

أولاً: ضرورة التمييز في دراسة الصراع بين دراسته كمفهوم ، وكظاهرة، وكمعملية: إن الصراع كمفهوم له طبيعته المركبة التى تستمد خصائصها من الموقف الصراعى ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القوى التى تحكم أطرافه وموضوعه. أما الصراع كظاهرة فإنه يتسم بالتعقد البالغ ، فظاهرة الصراع وإن كانت تجمع - وعلى الأقل بشكل كامل ومحتمل - بين مزيج من الأبعاد الإيجابية والسلبية معا، فإن التكيف النهائى للظاهرة الصراعية إنما يتوقف إلى حد كبير على مجموعة المتغيرات التى تتشكل أولاً طبقاً لمتغير الإدراك الخاص بأطراف الصراع، ثم ثانياً بمتغيرات التوقيت، الموضوع ، البدائل المتاحة، وغيرها من متغيرات بيئية تسهم بشكل متداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة الصراعية. وأخيراً، فإن الصراع كعملية إنما يجد جذوره في روافد

متعددة، كما أن أشكاله ، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس قدرا لا بأس به من الاعتماد المتبادل بين منابع العملية الصراعية ومظاهرها .

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة الصراع : ويندرج تحت ذلك الاهتمام مجموعة المتغيرات المتنوعة المشكلة للعملية الإدراكية، والمحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط عند فهم وتوصيف الظاهرة الصراعية ، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها ، واختيار آلية الحل أو التسوية المناسبة. وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى محورية المتغيرات الثقافية في فهم المواقف الصراعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابي أو سلبي في فهم ظاهرة الصراع، وبالتالي في اختيار آلية الحل المناسب.

الفصل الثاني

حماية حقوق الانسان في زمن الصراعات المسلحة

مقدمة

في زمن الصراعات المسلحة تزداد انتهاكات حقوق الانسان، وتبدو تلك الحماية المقررة لحقوق الانسان في زمن السلم غير ملائمة لاختلاف ظروف الحرب عن ظروف السلم. ليس هذا فحسب، بل ان الحماية المقررة في القانون الدولي الانساني تعود للعقود الاخيرة من القرن الـ ١٩ وبذلك فهي قد سبقت الحماية المقررة لحقوق الانسان في زمن السلم والتي لم تشرع دولياً، الا في عام ١٩٤٨ باصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وسبب هذه الاسبقية معروف، ذلك ان ما ينجم عن الحروب من مآسي وكوارث واصابات وضحايا تعد ارهاصات تشكل الحاحاً على الضمير الانساني اخطر من الانتهاكات التي تقع في زمن السلم، لان اثار الدماء والحرائق والخرائب تكون اثقل على النفس البشرية من الانتهاكات ذات الاثار الاعتبارية او تلك المقيدة للحرية او المسيئة للكرامة الانسانية.

من هذا المنطلق سنحاول أن نستعرض الحماية المقررة لحقوق الانسان في القانون الانساني ثم تلك المقررة في قانون حقوق الانسان لنصل الى الاجابة حول علاقة القانونين ببعضهما وهل هناك اية روابط بينهما وهل ان الحماية في زمن الحرب تكون قاصرة على القواعد المقررة في القانون الدولي الانساني، ام ان احكام حقوق الانسان المقررة في قانون حقوق الانسان تسري ايضاً في زمن الحرب والاهم من هذا وذلك هل ان في قواعد القانون الانساني نقصاً يحتاج معه الى ضرورة تدخل قانون حقوق الانسان لاكماله وهل هناك بعض التباين بين القانونيين هذا ما سنراه في الفصلين الاتيين.

اولاً : الحماية المقررة في القانون الدولي الانساني

يشير البعض الى حقيقة مخيفة وهي ” أن الاصل في العلاقات الدولية على ما يبدو هو الحروب والاختصاص وليس الوثام والسلام “. .

ولا شك انه على الرغم بشاعة الحروب فان البشرية لم تخل وعلى مر العصور من دعاة لسلام وصالحين ومفكرين كانوا ينادون ليس فقط بتخفيف معاناة الضحايا بل كانوا ينادون بوقف الحروب وويلاتها ومع هذا فالحرب لم تتوقف، ولا يمر قرن من الزمان حتى نشاهد حرائق الحروب وويلاتها شاخصة كجزء من الطبيعة البشرية، ولهذا واذا كان ايقاف الحروب بشكل مطلق حلم يصعب تحقيقه فانه من غير الممكن ان تترك هذه الامور المأساوية على عواهنها ودون منطق ودون تنظيم او قيد .

ولهذا كان دائماً هناك من ينادي بضرورة تنظيم الحروب للحد من ويلاتها او على الاقل التخفيف منها .

وكان المسلمون في طليعة الامم التي نظمت الحروب على قواعد الرحمة والانسانية، اذا نظر المسلمون للحرب كضرورة مفروضة ولا يلجأ الى القتال الا لضرورة دفع العدوان ولا ينبغي الاستمرارية في النزاع ان لاحت بوادر السلام. ولعل الوصية التي اوصى بها الخليفة الراشد ابو بكر الصديق ائد جيشه اسامة بن زيد تبرز بشكل واضح المبادئ الانسانية التي تشبع بها المسلمون الاوائل اذ جاء في الوصية: لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأه ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً الا لمأكلة وسوف تمرن باقوام قد فرغوا انفسهم في الصوامع فدعوهم ما فرغوا انفسهم له “ .

كما نجد ان مفكري عصر النهضة كجان جاك رسو وروفاثيل وذلك قد نادوا بالتخفيف في ويلات الحروب، ولعل البلاغ الامريكي حول قواعد الحرب البرية لعام ٣٦٨١ من أول الوثائق المكتوبة في العصر الحديث لتنظيم امور الحرب .

غير ان الامر اختلف في عام ٤٦٨١ عند ابرام اتفاقية جنيف بتحسين احوال حرجى الحرب ثم بولادة فكرة الصليب الاحمر عام ٩٥٨١ . اذ نجد امامنا، تنظيماً دولياً واهتماماً منظماً بامور الحرب غير ان التنظيمات الأولى لقانون الحرب كانت تنصب على جزئيات معينة كاتفاقية جنيف ٤٦٨١ انف الذكر لاسعاف المرضى والجرحى في الحرب البرية او اعلان سان بطرسبورك سنة

٨٦٨١ بتحريم بعض انواع الرصاص او كانت تنصب على تقنيات خاصة او غير ملزمة لبعض قواعده كتقنين اكسفورد سنة ٠٨٨١ لمجمع القانون الدولي او مشروع اعلان بروكسل سنة ٤٧٨١ . وقد تطور الامر بعد انعقاد مؤتمرات الصلح التي عقدت في هولندا عامي ٩٩٨١ و٧٠٩١ والتي اثمرت عن اتفاقيات سميت قانون لاهاي والتي ركزت على الوسائل المسموح بها في اثناء العمليات الحربية .

غير ان اهم حدث في تاريخ البشرية كان ابرام اتفاقيات جنيف الاربعة المبرمة في ٩٤٩١ والبروتوكولين الملحقين بهذه الاتفاقيات . اذ جرى بموجب هذه الاتفاقيات تحديد الاطار العام للتنظيم القانوني لقانون الحرب ولأول مرة تتسع الحماية لتشمل تنظيم اوضاع المدنيين في زمن الحرب .

وتعد الاتفاقيات الاخيرة مع قانون لاهاي الاساس الذي يتكون منه القانون الانساني الذي عرفه البعض : هو مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دولياً والتي تهدف الى الحد من استخدام العنف في وقت النزاعات المسلحة عن طريق حماية الافراد المشتركين في العمليات الحربية او الذين توقفوا عن المشاركة فيها . والمرضى والمصابين والاسرى والمدنيين ، وكذلك عن طريق جعل العنف في المعارك العسكرية مقتصرًا على تلك الاعمال الضرورية لتحقيق الهدف العسكري .

ولهذا نجد ان جل اهتمام واضعي الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية التي ابرمت في ٨١ اكتوبر / تشرين الأول ٧٠٩١ واللائحة الملحقة بها قد انصب على تعريف المحاربين ومعالجة موضوع اسرى الحرب وموضوع المرضى والجرحى والجواسيس والمفاوضون واتفاقيات الاستسلام واتفاقيات الهدنة ولكن مع هذا فان هذه الاتفاقية قد اشارت الى المدنيين من سكان المناطق المحتلة فهي في القسم الثاني في موضوع العمليات العدوانية غير ان المادة ٣٢ منعت على وجه النصوص في الفقرة (ب) قتل او جرح افراد من الدولة المعادية او الجيش المعادي للجوء الى الغدر وكذلك منعت الفقرة (ج) الاعلان عن نقض حقوق ودعاوي مواطني الدولة المعادية او تعليقها او عدم قبولها ويمنع على الطرف المتحارب ايضا اكرام مواطني الطرف المعادي على الاشتراك في عمليات الحرب ضد بلدهم حتى ولو كانوا في خدمة طرف النزاع قبل اندلاع الحرب .

والحقيقة ان القسم الثالث من اللائحة المتعلقة بقوانين واعراف الحرب البرية هو الالهم بالنسبة لحقوق الانسان ولحقوق المدنيين على درجة الخصوص اذ انصب ذلك القسم على كيفية ادارة اراضي العدو من قبل السلطة العسكرية.

اذ فرضت المادة ٣٤ على السلطة العسكرية للدولة المحتلة تحقيق الامن والنظام العام وضمائه، مع احترام القوانين السارية في البلاد وحظرت المادتين ٤٤ و٥٤ اجبار سكان الاراضي المحتلة على الادلاء بمعلومات او تقديم الولاء للقوة المعادية كما حظرت المادة ٧٤ السلب.

وقد نصت المادة ٦٤ على حماية حقوق الانسان عندما اوجبت «احترام شرف الاسرة، وحيات الاشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة».

وهذه الحماية التي تقرها هذه المادة تتطابق مع الحماية المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ في العديد من المواد اذ نصت المادة ٣. على ان «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخص» ونصت المادة ٦١ ف ٢ على ان «الاسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة»، كما نصت المادة ٧١ على الاتي: «١- لكل شخص حق التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره. ٢- لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفاً».

كما نصت المادة ٨١ على حرية المعتقدات الدينية بقولها «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته او عقيدته وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة ومراعاتها سواء اكان ذلك سراً ام مع الجماعة».

وقد صدرت العديد من الاتفاقيات لتنظيم شؤون المنازعات المسلحة كان من ابرزها اتفاقية منع الابداء الجماعية واتفاقيات جنيف الاربعة.

ففيما يتعلق باتفاقية منع جريمة الابداء الجمالية والمعاقبة عليها والتي اقرت بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة (٤) في ٩/كانون الأول/ ديسمبر/ ١٩٤٨ واصبحت نافذة المفعول في ٢١ كانون الثاني/يناير/ ١٩٥١ وتعني الابداء الجماعية بنظر المادة ٢ من تلك الاتفاقية أي الافعال الاتية:

أ- قتل اعضاء من الجماعة.

ب- الحاق اذى جسدي او روحي خطير باعضاء من الجماعة.

ج- اخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً او جزئياً.

د- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون انجاب الاطفال داخل الجماعة.

هـ- نقل اطفال من الجماعة عنوة الى جماعة اخرى.

وقد نصت المادة الثالثة من تلك الاتفاقية على ان يعاقب على الافعال التالية:

أ- الابادة الجماعية.

ب- التآمر على ارتكاب الابادة الجماعية.

ج- التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الابادة الجماعية.

د- محاولة ارتكاب الابادة الجماعية.

هـ- الاشتراك في الابادة الجماعية.

ومن الملفت للنظر ان هذه الاتفاقية قد اعدت للسريان في وقت السلم وزمن الحرب. مما تعد من الاتفاقيات التي تدخل ضمن الميدان المشترك للقانون الدولي الانساني، وقانون حقوق الانسان وهي تقرر العقوبة ليس فقط على الافراد بل وحتى على حكام الدستوريين والموظفين العامين كما ان تلك الاتفاقية لا تعد جرائم الابادة الجماعية من الجرائم السياسية.

واذا انتقلنا الى اتفاقيات جنيف الرابع، فانها قد اوردت تنظيمات شاملة لفترات الحرب. ولعل اهم ما يلفت الانتباه في هذه الاتفاقيات هو اصرارها جميعاً على حماية حقوق الانسان مما حدا بها لوضع المادة ٣(٥) المشتركة في جميع هذه الاتفاقيات لحماية الاشخاص الذين لا يشتركون في الاعمال العدائية او الذين لا يشتركون مباشرة في الاعمال العدائية بمن فيهم «افراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم السلاح، والاشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض او الجرح او

الاحتجاز او لاي سبب اخر، يعاملون في جميع الاحوال معاملة انسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العدو او اللون، او الدين او المعتقد او الجنس او المولد او الثروة او أي معيار اخر».

وقد حظرت الاتفاقيات بالنسبة للاشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في النشاطات العدائية، الاعمال التالية وتبقى محظورة في جميع الاوقات والاماكن:

أ- الاعتداء على الحياة والسلامة المدنية، وخاصة القتل بجميع اشكاله والتشوية والمعاملة القاسية والتعذيب.

ب- اخذ الرهائن.

ج- الاعتداءات على الكرامة الشخصية، وعلى الاخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

د- اصدار الاحكام وتنفيذ العقوبات دون اجراء محاكمة سابقة امام محكمة مشكلة تشكلاً قانونياً وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

وهذه النصوص تتطابق مع الاحكام المقررة في الاعلام العالمي لحقوق الانسان في العديد من موارده لحماية الحياه والسلامة البدنية مقررة في المادة ١١ من الاعلان كما رأينا، ومنع التعذيب مقرر ايضا في المادة (٥) من الاعلان التي نصت على الاتي: لا يعرض أي اسنان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة» كما ان الاعراف بالكرامة الشخصية، مقرر في الاعلان العالمي لحقوق الانسان اذ جاء في الديباجة ما يأتي «لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو اساس الحرية والعدل والسلام.

اما ما يتعلق بالمحاكمة العادلة فهو الاخر قد نص عليه الاعلان العالمي في المادة (١٠) التي نصت على انه «لكل انسان الحق على قدم المساواة مع الاخرين، في ان تنظر قضيته امام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته، واية تهمة جنائية توفق اليه، ولو رجعنا للاتفاقيات جفيف الاربع لوجدنا ان اتفاقية جفيف الاول انصبت على موضوع تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.

اما اتفاقية جنيف الثانية فهي قد عالجت موضوع جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.

وقد نصت المادة (٢١) من الاتفاقية على الاتي «يجب في جميع الاحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى والغرقى ممن يكونون في البحر من افراد القوات المسلحة وغيرهم».

وقد عدت الاتفاقية مخالفات جسيمة الافعال الاتية: اذا اقرتفت ضد اشخاص محميين او ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد التعذيب او المعاملة اللانسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة تعمد احداث الام شديدة او الاضرار الخطيرة بالسلامة البدنية او بالصحة تدمير الممتلكات او الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية وبطريقة غير مشروعة وتعسفية.

اما جنيف الثالثة فقد انصبت على معاملة اسرى الحرب (٢) وقد جاءت المادة الثالثة بالاحكام السابقة بشأن حماية حقوق الانسان لغير المشتركين في الاعمال العسكرية وقد اوجبت المادة ٢١ من الاتفاقية معاملة اسرى الحرب «معاملة انسانية في جميع الاوقات، ويحضر ان تقترن الدولة الحائزة أي فعل او اهمال غير مشروع بسبب موت اسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية، وعلى الاخص لا يجوز تعريض أي اسير حرب للتشويه البدني او التجارب الطبية او العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للاسير المعني او لا يكون في مصلحته.

وبالمثل يجب حماية اسرى الحرب في جميع الاوقات وعلى الاخص ضد جميع اعمال العنف او التهديد وضد السباب وفضول الجماهير» وقد اكدت المادة ٤ على ان «لاسرى الحرب حق في احترام اشخاصهم وشرفهم في جميع الاحوال ويجب ان تعامل النساء الاسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسيهن ويجب على أي حال ان يلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقيها الرجال ويحتفظ اسرى الحرب بكامل اهليتهم المهنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الاسر ولا يجوز للدولة الحاجزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الاهلية سوى في اقليمها او خارجه الا بالقدر الذي يقتضية الاسر» واوجبت المادة ٥١ على الدولة التي تحتجر اسرى الحرب ان تتكفل

بانعاشتهم دون مقابل وتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً.

واحكام هذه المادة تتفق والاحكام المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلى الاخص المادة ٦ التي نصت صعلى ان كل انسان اينما وجد الحق في ان يعترف في شخصيته القانونية.

امات الاتفاقية الرابعة فهي الاهم على الاطلاق لانها عالجت موضوعاً مهماً هو موضوع حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب فضلاً عن الحكم الوارد في المادة ٢ المشتركة فقد اوردت تلك الاتفاقية نصوصاً توفر اشكالاً متعددة من الحماية للمدنيين فالمادة الخامسة توجب معاملة الاشخاص المحميين بنسانية حتى ولو كانوا قد اتهموا بالجاسوسية او التخريب او بنشاطات تضر بامن دولة الاحتلال.

كما اوجبت ضمان حقهم بمحاكمة عادلة. كما ان المادة ٦١ اوجبت توفير حماية واحترام خاصين للجرحى والمرضى والغرقى والحوامل والمعرضين لخطر كبير وحمايتهم من السلب وسوء المعاملة وحرمت المادة ٨١ الهجوم على المستشفيات المدنية كما اوجبت المادة ٤٢ اتخاذ التدابير الضرورية لضمان عدم اهمال الاطفال ممن هم دون ٥١ من العمر الذين افترقوا عن عوائلهم بسبب الحرب وقد خصصت الاتفاقية الرابعة الباب الثالث من القسم الأول للاقرار بحقوق المحميين بل ان بعض مواد هذا القسم تعد مجرد تكرار لما جاء في المادة ٢ المشتركة مما يوحي بان المقصود هو التأكيد واعطاء تفصيل بماهية الحماية فقد نصت المادة ٧٢ على ان: «للاشخاص المحميين في جميع الاحوال حق الاحترام لاشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم ويجب معاملتهم في جميع الاوقات معاملة انسانية وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع اعمالهم او التهديد وضد السباب وفضول الجماهير ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن ولا سيما ضد الاعتصاب والاكراه على الدعارة او هتك عرضهن. ومع مراعاة الاحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الاشخاص المحميين دون أي تمييز ضار على اساس العنصر او الدين او الاراء السياسية على ان لاطراف النزاع ان تتخذ ازاء اشخاص المحميين تدابير المراقبة او الامن التي تكون ضرورية بسبب الحرب .

ونصت المادة ١٣ على حظر ممارسة أي اكرام بدني او معنوي ازاء الاشخاص المحميين خصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم او من غيرهم. وتحظر المادة ٢٣ «جميع التدابير التي من شأنها ان تسبب معاناة بدنية او ابادة للاشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها ولا يقتصر هذا الحظر على القتل او التعذيب او العقوبات البدنية او التشوية والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب ولكنه يشمل ايضاً أي اعمال وحشية اخرى سواء قام بها وكلاء مدنيون او وكلاء عسكريون.

وقررت المادة ٧٢ بانه: «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها شخصياً وتحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد او الارهاب والسلب محظور وتحظر تدابير الاقتصاص من الاشخاص المحميين وممتلكاتهم وقد اكدت المادة ٥٢ على حق التنقل وهو من حقوق المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ٣١ منه.

واكدت المادة ٨٣ على حقوق الاجانب وعلى الاخص في الحصول على امدادات الاغائة والعلاج الطبي والسماح لهم بممارسة عقائدهم الدينية والحصول على المعاونة الروحية من رجال دينهم والاهم في هذه المادة انها اقترت بمعاملة تفضيلية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد نصت المادة ٩٣ على الحق بالعمل ولكنه خاص بالاشخاص المحميين الذين فقدوا بسبب الحرب عملهم الذي يتكسبون منه في حين ان المادة ٣٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد نصت على هذا الحق بشكل مطلق اذ نصت الفقرة الاولى من تلك المادة على ما يأتي «لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة» وقد نظمت المواد ١٤، ٣٤ امر تدابير المراقبة او فرض الاقامة الجبرية او الاعتقال كما حظرت المادة ٩٤ النقل الجبري الجماعي او الفردي للاشخاص المحميين او نفيهم من الاراضي المحتلة الى اراضي دولة الاحتلال او الى اراضي أي دولة اخرى كما منعت المادة ١٥ ارغام الاشخاص المحميين على الخدمة في بالقوات المسلحة في دولة الاحتلال ونظمت المادة نفسها موضوع عدم جواز ارغام الاشخاص المحميين على العمل كما حظرت المادة ٣٥ تدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة او منقولة تتعلق بافراد او جماعات او بالسلطات العامة او المنظمات الاجتماعية او التعاونية الا اذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدبير.

ويجري التأكيد على ان القانون الدولي الانساني هو قانون نشأ على مبادئ اساسية اهمها مبدأ الفروسية الذي يمنع المقاتل من الاجهاز على جريح او اسير او مهاجمة الممتلكات الخاصة للاشخاص المدنيين غير المشاركين في العمليات القتالية وعلى مبدأ الضرورة الذي يقوم على فكرة قوامها ان استعمال اساليب العنف والقسوة والخداع في الحرب يقف عند حد قهر العدو وتحقيق الهدف من الحرب وهي هزيمة العدو وكسر شوكته فاذا ما تحقق الهدف من الحرب على هذا النحو امتنع التمادي او الاستمرار في توجيه الاعمال العدائية ضد الطرف الاخر وكذلك على مبدأ الانسانية الذي يدعو «الى تجنب اعمال القسوة والوحشية في القتال خاصة اذا كان استعمال هذه الاساليب لا يجدي في تحقيق الهدف من الحرب».

ثانيا : تطبيق قانون حقوق الانسان في ظروف الحرب

من الامور المسلم بها ان حالة الحرب والنزاعات المسلحة تعد من الامور الطارئة وهي بهذا الوصف تدخل ضمن حالات الطوارئ التي يجوز بها الدولة تقييد بعض حقوق الانسان استناداً لحالة الطوارئ هذه.

وبمعنى اخر ان حالة الحرب تعد ظرفاً طارئاً تستطيع به الدول ان تتحلل من بعض الحقوق المنصوص عليها في قانون حقوق الانسان.

اما بقيت الحقوق المصانة والاساسية فلا يجوز المساس بها في فترة الحروب والنزاعات المسلحة وفي فترة الطوارئ لانها من الحقوق غير القابلة للتقييد او السقوط لذلك يمكن القول ان حقوق الانسان المصانة والتي لا يجوز المساس بها والمقررة في حقوق الانسان تسري هي ايضاً في وقت الحرب جنباً الى جنب مع احكام قانون الدولي الانساني وتعد مكملة وداعمة ومعززة للقانون الانساني وهذه الحقوق هي الحق في الحياة. وحظر اعمال التعذيب والعقوبات الانسانية او المهينة وعدم جواز تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي وتحريم الرق والعبودية واعمال السخرة وحظر اخضاع أي انسان دون رضائه الحر للتجارب الطبية او العلمية وعدم جواز سجن الشخص بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزامه التعاقدية وحرية الفكر والضمير والمعتقد الديني ويرى البعض

ان الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان قد اضافة الى هذه الحقوق ذات الحصانة حقوقاً اخرى لا يجوز المساس بها في ظروف الطوارئ والظروف الاستثنائية وهي الحق في الاسم وحقوق الاسرى وحقوق الطفل والحق في الجنسية والحقوق السياسية اما الحقوق غير الاساسية فيجري تقييدها استناداً الى حالة الطوارئ والى ظروف الحرب.

ومن المناسب الاشارة الى ان القواعد المقررة في بعض المواثيق الدولية وعلى الاخص حقوق الطفل وحقوق المرأة يجب ان تبقى سارية في زمن الحرب بوصفهم من اصحاب الاحتياجات الخاصة ممن يتوجب تقرير الحماية لهم بشكل اقوى واشد في زمن الحرب لذلك فيفترض ان تبقى الضمانات المقررة لهم سارية زمن الحرب استناداً الى مبدأ التطبيق من باب أولى، ذلك انه اذا كنا نوجب تطبيق تلك القواعد في شأنهم زمن السلم فان تطبيقها يكون اوجب في زمن الحرب وزمن المنازعات المسلحة ولذلك فيمكن تقرير مبدأ يقوم على اساس ان قواعد حقوق الانسان تكون واجبة التطبيق في زمن الحرب كلما كنا ازاء اشخاص لهم احتياجات خاصة، وهذه المشاركة والتأزر بين القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان مسألة طبيعية لانها تعود الى حقيقة يتفق عليها الجميع وهي: ” ان حماية الانسان من ويلات الحروب وشرورها هي الغاية العظمة للقانون الدولي الانساني كما ان حماية الانسان ذاته من بطش وتعسف السلطة هو الغاية العظمة للقانون الدولي لحقوق الانسان ومن هنا فان نقطة الالتقاء الاولى بين القانونين تكمن في ان الانسان هو محور الاحماية ومحلها فكلاهما مكرس لتحقيق هذه الغاية“ .

وبالنظر لتداخل مجال التطبيق للقانونين فقد وصل الامر بالبعض الى المناداة بالدمج بين القانونيين فجان بيكتيه (٣) يذهب ” الى اهمية النظر الى القانون الدولي الانساني نظرة شمولية عريضة بحيث يمكن القول ان هذا القانون يشتمل على فرعي قانون الحرب وحقوق الانسان وبهذا يمكن القول بان القانون الدولي الانساني يتكون من كافة الاحكام القانونية الدولية سواء في التشريعات او القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز ازدهاره وذلك في محاولة منه لايجاد علاقة ترابط بين القانونيين بحيث يمكن اعطاءها تسمية افضل ويطلق عليها اسم مشترك هو (القانون الانساني) بمعنى العريض لهذه المشكلة“ .

ولكن المشكلة التي تواجه البشرية اليوم هي مشكلات النزاعات المسلحة غير الدولية فمع انحسار الحروب بانتهاء الحرب العالمية الثانية تفجرت العديد من النزاعات الاقليمية والداخلية في بؤر مختلفة من العالم.

وعلى الرغم من ان هذه النزاعات مشمولة باحكام القانون الدولي الانساني الا ان تلك الاحكام يجري تجاوزها بشكل مستمر والسبب في ذلك يعود الى انه كثيراً ما يصعب تشخيص الجهة التي خرقت القانون الدولي لانها قد تكون ميليشيات سرية لا يعرف احد حقيقتها ولا اماكن تواجدها كما قد ترتكب من افراد او مجموعات صغيرة يصعب كشفها وتشخيصها وقد كشفت احداث راوندا ويوغسلافيا السابقة الى ان القائمين بها ينتمون الى مجموعات عرقية او طائفية توفر لهم الحماية والملجأ الامن وان الجنات قد يتوارون بين الجماهير المؤيد لهم بشكل يصعب لهم الوصول اليهم لانهم لا عنوان لهم ولا مناصب وظيفية معلومة ولهذا فقد حصلت مجازر لا مثيل لها في التاريخ دون ان يعاقب مرتكبوها جميعاً فقد ابيدت جماعات عرقية كاملة وشرد الملايين واغتصبت نسوه ودفن البعض احياء ويكفي ان نشير الى بشاعة ما حدث ضد المسلمين في البوسنة والهرسك والتي وصلت الى حد ان بعض المناطق غطت جثث القتلة مسافة ٠٥ - ٠٧ متراً (١).

والغريب ” ان عالمنا بكل ما حققه من ثورات علمية وتكنولوجية ومن مكتسبات في مجال الديمقراطية في حقوق الانسان ومن تحولات سياسية عميقة لا زال يشر ماسي انسانية مهولة ناتجة عن الحروب والتصفيات الاثنية والعنصرية والتعصب واهدار حقوق الافراد والشعوب احياناً.

وقد سلط البعض الضوء على جانب اخر مهم من المشكلة في ان التعاون بين القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان يمكن ان يأتي من خلال دوراً اخر للقانون الاخير اذ بإمكان قانون حقوق الانسان المساهمة في التخفيف من السرعات العرقية والطائفية ولا سيما الداخلية وينطلقون في توضيح هذه الفكرة من حقيقة ان انتهاكات الداخلية لحقوق الانسان والتي تقع على الشعوب من قبل السلطات الحاكمة ذات الانظمة الشمولية والاستبدادية هي ارضية الخصبة لاثارة النعرات الطائفية والعنصرية وكثيراً ما تتشكل جماعات متطرفة نتيجة لمعاناتها من التهميش في بلادها ومن الفقر والاهمال وتعتبر عن احتجاجاتها عن الواقع من خلال اعمال عنفاً عشوائية تستهدف

الضحايا الأبرياء ، فإذا ما طبقت مبادئ ديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين أبناء البلد الواحد بمختلف مكوناته وأعرافه ودياناته وتمت المساواة في توزيع الثروات القومية والقضاء على الفساد يمكن معالجة الأزمات ويمكن حلول دون إثارة الصراعات الداخلية.

وهذه الحلول المبنية على معالجة أسباب الأزمات والصراعات الداخلية يمكن أن تكون أجدى من تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني التي تطبق أحكامها بعد نشوء الصراعات والعمليات العسكرية ذلك لأنه على الرغم من أن المادة ٣ من البروتوكول الثاني توجب على قادة القوات المشقة التزام أعمال الحظر وقمع الانتهاكات التي يرتكبها أفراد منظماتهم إن حدثت. إلا أن من الصعوبة بمكان تنفيذ الموثيق الدولية بحق هذه الجماعات لصعوبة رصد مرتكبيها وإمكانية تواريهم بين الأهالي المدنيين.

وعلى الرغم من نقاط التلاقي والاتفاق بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وإن أحدهما يكمل ويعزز الآخر إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الاختلافات ذات الطبيعة الفنية في الأغلب إذ يختلف مضمون القانون الدولي الإنساني عن مضمون القانون الدولي لحقوق الإنسان في أن الأول يعنى بصفة أساسية بحماية الفرد والممتلكات المدنية من الأضرار التي قد تتجم عن العمليات العسكرية في حين أن قانون حقوق الإنسان يعنى بصفة أساسية بالفرد لضمان حقوقه اتجاه سلطة دولته والقانون الدولي الإنساني إنما يعالج ارتباط حقوق المواطنين في دولة هي طرف في نزاع مسلح في مواجهة القوات المسلحة لدولة أخرى طرف في ذات النزاع.

كما تختلف آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني عن آليات قانون حقوق الإنسان فآليات تطبيق القانون الدولي الإنساني إنما تعتمد على دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعلى دور الدولة الحامية كما أن هناك دوراً جنائياً في تطبيق ذلك القانون على المستوى الوطني إذ توجب اتفاقيات جنيف الأربع وتقرر وجوب أعمال قاعدة الاختصاص الجزائي العالمي أي أن على كل طرف متعاقد ملاحقة مجرمي حرب لمحاكمتهم أمام القضاء وعلى المستوى الدولي فقد جرى استحداث محاكم خاصة لمحاكمة مجرمي حرب عقب الحرب العالمية وهي محاكم نورنتبورغ المشهور وكذلك المحاكم الخاصة التي استحدثت لمحاكمة مجرمي الحرب في راوندا ويوغسلافيا ويمكن أن يشار إلى أن

تطور الية تطبيق القانون الدولي الانساني وصل الى مداه بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية التي
اعتبرت نظاماً قضائياً متكاملأ في هذا المجال.

اما اليات تطبيق قانون حقوق الانسان فانه يخضع لرقابة عالمية تتمثل في الامم المتحدة والاجهزة
المخصصة والتابعة لها.